

شرح:

كتاب الكبائر

لِمُؤَلِّفِهِ الْإِمَامِ:

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الذَّهَبِيِّ

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ

أ.د: سليمان بن سليم الله الرحيلي

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَشَائِخِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلس (٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَتَمَانُ الْأَكْمَلَانُ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَأَشْرَفَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

﴿أَمَّا بَعْدُ﴾

فيا معاشر الفضلاء، إننا نحمدُ اللهَ **عَزَّ وَجَلَّ** بأن أكرمنا بأن كُنَّا في المدينة سُكَّانًا وزوارًا، وغرسَ حُبَّها في قلوبنا، فهي أحبُّ إلينا من كُلِّ بلدٍ جميلٍ، وهوائها ألطفُ عندنا من كُلِّ هواءٍ عليلٍ، وأكرمنا بأن كُنَّا من عُمارِ مسجدِ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، ومسجدِ قُباءِ هذا المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى من أولِ يومٍ، هذا المسجد الذي هو أولُ مسجدٍ بُني بعد بعثة النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، أكرمنا بأن كُنَّا عُمارًا لهما، بالصلواتِ وبالعلمِ.

فأسألُ اللهَ **عَزَّ وَجَلَّ** أن يتقبَّلَ مِنَّا ما نُقدِّمُ، وأن يُضاعِفَهُ لنا أضعافًا مُضاعفةً، كما أسألهُ سبحانه كما أكرمنا بأن كُنَّا في مدينةِ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** أن يُكرِّمنا جميعًا بجوارِ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في الجنةِ.

معاشر الفضلاء، نواصلُ درسنا في شرحِ كتابِ الكبائرِ للإمامِ الذهبي **رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ** وقد فرغنا من شرحِ المقدمة، ونبدأ اليوم في شرحِ الكبائرِ فيفضلُ الابنُ نورُ الدين، وفقهُ اللهُ والسامعين يقرُّأ لنا.

(المتن)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ: فاللهم اغفر لنا ولشيخنا والسامعين.

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كتابه (الكبائر): **الكَبِيرَةُ الأولى: هي الشرك بالله تعالى.**

(الشرح)

نعم، هذه الكبيرة الأولى، وبدأ بها المصنف رَحِمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ اتباعاً للمصحف الشريف؛ فإن أول نهي ورد في المصحف هو النهي عن الشرك، قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] هذا أول نهي في المصحف الشريف، نهي عن الشرك بالله عَزَّ وَجَلَّ؛ ولأن الله ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إذا ذكرَ ذنباً ومنها الشرك، يبدأ بالشرك، ولأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندَ أكبر الكبائر في جميع الأحاديث الواردة في ذلك، يبدأ بالشرك بالله عَزَّ وَجَلَّ؛ ولأن الشرك أكبر الكبائر على الإطلاق بالإجماع؛ ولأن الشرك الأكبر يختص عن بقية الكبائر، بأن من مات عليه ووافى الله عليه لا يغفر الله عَزَّ وَجَلَّ له أبداً، ولا يدخل الجنة أبداً، بل يكون خالداً مخلداً في النار، لا يقضى عليه فيموت، ولا يُخَفَّفُ عنه من العذاب، بل يُقَالُ له ولأمثاله: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبا: ٣٠] لا تخفيف من العذاب، بل هي الزيادة، - عياداً بالله من الخذلان -.

فلما كان ذلك كذلك، بدأ بها المصنف رَحِمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(المتن)

قال رَحِمَهُ اللهُ: **أَنْ يَجْعَلَ اللهُ نَدَاً وَهُوَ خَلْقُكَ.**

(الشرح)

نعم، هذا تعريفُ الشرك، وهو مأخوذٌ من القرآن بالمعنى، ومن السُّنَّةِ بالنص.

○ أما في القرآن فقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [١] الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ [البقرة: ٢١-٢٢] فَفَهِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الشَّرْكَ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدَاً وَهُوَ خَلْقُكَ.

○ **وأما السُّنة:** فقد وردَ هذا التعريفُ بالنص، فقد سئل النَّبيُّ: أيُّ الذنبِ أعظمُ عندَ اللهِ تعالى؟ وفي روايةٍ: أيُّ الذنبِ أكبر؟ فقال **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «**أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًّا وَهُوَ خَلْقُكَ**» متفقٌ عليه. «**أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًّا وَهُوَ خَلْقُكَ**»؛ فهذا تعريفُ الشركِ بنصِ كلامِ رَسُولِ اللهِ **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. والنِّدُّ هو المِثْلُ أو النظير، فالشركُ هو جعلُ ما لله لغيرِ الله.

والشركُ نوعان:

● شركٌ أكبرٌ مُخرِجٌ من الملة، وصاحبه إن مات عليه؛ خالدٌ مُخلدٌ في النار، قد حرمَ اللهُ عليه الجنة.
● وشركٌ أصغر؛ وهو من الكبائر، لكنه لا يُخرِجُ من الملة، وهو كُلُّ ذنبٍ سُميَ في النصوصِ شركًا ودلت الأدلة على أنه ليسَ أكبر، وكُلُّ ذنبٍ هو وسيلةٌ إلى الشركِ الأكبرِ يقينًا أو بغلبةِ ظنٍّ، وكُلُّ سببٍ جعلهُ المخلوقُ سببًا ولم يدل دليلٌ على أنه سبب، هذا الشركُ الأصغر.

◀ كُلُّ شركٍ سُميَ في النصوصِ شركًا، ودلت الأدلة على أنه ليسَ أكبر، مثل: الحلف بغيرِ الله، فقد سماه النَّبيُّ **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** شركًا، لكنه لم يأمر مَنْ حلفَ بغيرِ الله أن يدخلَ في الإسلام؛ فهذا شركٌ أصغر.

◀ أو كان وسيلةً للشركِ الأكبرِ يقينًا أو بغلبةِ ظنٍّ، كالذبحِ لله في مكانٍ يُذبحُ فيه لغيرِ الله، أن يأتي الإنسان بذبيحةٍ يذبحها لله، لكن في مكانٍ يُذبحُ فيه لغيرِ الله؛ فهذا شركٌ أصغر، لأنه يقودُ إلى الشركِ الأكبرِ يقينًا أو غلبةِ ظنٍّ.

◀ أو يجعلُ العبدُ سببًا لم تدل الأدلة على أنه سبب أو دلت الأدلة على أنه ليسَ سببًا.

هذا الشركُ الأصغر.

وكما قلتُ يا إخوة: كُلُّ شركٍ فهو كبيرة، لكنَّ الشركَ إذا أُطلقَ في النصوصِ وفي لسانِ العلماء، يُرادُ به الشركُ في العبودية، بأن يصرفَ العبدُ شيئًا من العبادة لغيرِ الله، كأن يدعوَ غيرَ الله، أو يستغيثَ بغيرِ الله **عَزَّ وَجَلَّ**.

إذا أُطلقَ الشركُ في النصوصِ إطلاقًا من غيرِ قيد؛ فهو الشركُ الأكبر.

إذا أُطلقَ الشركُ في كلامِ العلماء، كما عندَ الذهبي الآن؛ فهو الشركُ الأكبر، يُرادُ به الشركُ الأكبر.

كما أن التوحيدَ إذا أُطلقَ يُرادُ به توحيدُ العبودية، مع أن الاستقراءَ للنصوصِ والأدلة دَلَّ على أن

التوحيدُ ثلاثة أنواع:

- توحيد الألوهية.

- وتوحيد الربوبية.

- وتوحيد الأسماء والصفات.

وَيُقَابِلُ كُلَّ تَوْحِيدٍ شِرْكٌ، فَالشِّرْكُ أَيْضًا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

- شركٌ في الألوهية.

- وشركٌ في الربوبية.

- وشركٌ في الأسماء والصفات.

لكن الشرك إذا أُطلقَ كما قدمتُ يُرادُ به شركُ العبودية.

الشرك في الألوهية: وَهُوَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

(المتن)

قال رَحِمَهُ اللهُ: وَتَعْبَدَ مَعَهُ غَيْرَهُ مِنْ حَجَرٍ أَوْ بَشَرٍ أَوْ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ أَوْ نَبِيٍّ أَوْ شَيْخٍ أَوْ جَنِيِّ أَوْ

نَجْمٍ أَوْ مَلَكٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(الشرح)

هذا تفسيرٌ لقول المصنف: (أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًّا وَهُوَ خَلْقُكَ)، كيفَ ذلك؟

بأن تعبدَ معه غيره في عبادةٍ واحدةٍ أو أكثر، يعني لا يلزم أن تعبدَ غيره معه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** في جميع

العبادات، بل إن العبدَ لو عبدَ غيرَ الله مع الله في عبادةٍ واحدةٍ، وأخلصَ في بقية العبادات؛ فإنه يكونُ

قد أشركَ شركًا أكبر.

وتعبدَ معه:

- غيره من حجرٍ، وهذه عبادة الأصنام.

- أو بشرٍ، تعتقدُ فضلهُ وَهُوَ فَاضِلٌ في الحقيقة أو لا.

- أو شمسٍ أو قمرٍ أو نبِيٍّ. مر في البشر؛ لأن النَّبِيَّ بشر، لكن خصه لعظيم فضله: النَّبِيُّ، كُلُّ نَبِيٍّ

هو أشرفُ البشر، الأنبياءُ عليهم السلام هم أشرفُ البشر، وأشرفُ الأنبياء عليهم السلام مُحَمَّدٌ بن

عبد الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.**

- أو شيخٍ، أو جنِيٍّ، أو نجمٍ، أو ملكٍ، أو غير ذلك، فلا يستحقُ العبادة إلا الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.**

بعض الناس يغلب عليه حبه لفاضل فيجعل له ما لله، وينسى المسكين أن أعظم الحب هو حب الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وأن كل مخلوق لا يحب إلا من أجل الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، لو لم يكن الرسول رسولاً لله، لما حبه الناس الذين آمنوا به، إنما يحب من أجل الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، فلا ينبغي أن يُعَمِّي حب الإنسان لمخلوق فاضل عن حبه لله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

(المتن)

قال رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء: ٤٨].

(الشرح)

هذه الآية العظيمة دليل على أن الشرك الأكبر أكبر الكبائر، وأقبح القبائح، وأشنع ما عصي الله به؛ لأنه اختص بأن من مات وهو عليه، لا يغفر الله له، ولا يشم الجنة أبداً، بل هو مُخْلَدٌ في النار أبداً، لا يموت فيها ولا يحيى، ولا يُخَفَّفُ عنه من العذاب، بل هو في عذابها في ازدياد. - وما عداه فإنه تحت المشيئة، إن شاء الله عذب فاعله بعدله بحكمة، وإن شاء غفر له بفضلِهِ بحكمة.

فمن وافى الله موحداً ووافى بذنوب غير الشرك فإنه تحت مشيئة الله **عَزَّ وَجَلَّ** بدلالة هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وأما مَنْ تاب توبةً صادقةً من ذنبه، حتى الشرك، فإن الله يقبل توبته ويغفر له، قال الله **عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، قل يا رسولنا **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؛ للإنس والجن، لجميع الإنس والجن، لا تقنطوا من رحمة الله، لا تيأسوا من رحمة الله، لا تيأسوا من روح الله؛ فيقودكم ذلك اليأس إلى الاستمرار على المعاصي، بل توبوا إلى الله؛ فإنه مَنْ تاب توبةً صادقةً تاب الله عليه وعفا عنه، فلا تكثر ذنوباً على التوبة، ولا يكبر ذنباً على التوبة.

والله مهما كان الذنب كبيراً إن تاب العبد توبةً صادقةً؛ تاب الله عليه، **«والتائب من الذنب كمن**

لا ذنب له».

ولا تكثر الذنوب على التوبة، فوالله لو أن إنساناً أشرك بالله وزنا، وسرق، وقتل، وا، وا، وا، ثم تاب؛ لتاب الله عليه. والله لو أن عبداً زنى مائة مرة، بل والله لو زنا ألف مرة، ثم تاب توبةً صالحةً صادقةً لتاب الله عليه، **«والتائب من الذنب كمن لا ذنب له»**.

إذا ندرك من هذا يا إخوة: أنه لا تعارض بين الآيتين، ولا تقييد للآية الثانية إلا بالتوبة، يعني لا تُقيد بذنوب دون ذنب، فقول الله: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾** يعني: لمن وافى بالشرك الأكبر، لمن لقي الله وهو على الشرك الأكبر، وقول الله **عَزَّ وَجَلَّ**: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾** [الزمر: ٥٣] يعني لمن تاب، فلا يقف أمام التوبة ذنب.

(المتن)

قال رحمه الله: وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾

[المائدة: ٧٢].

(الشرح)

قال تعالى: **﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾** سوءاً أشرك نبياً؛ لأن الآية في سياق إشراك النصارى، سواء أشرك نبياً أو غيره، مع الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، **﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾**، بل حرم عليه كل نعيم الجنة؛ فلا يمكن أن يصله نعيم وهو في النار؛ فإن الله حرم النعيم على الكافرين؛ إن الله حرم النعيم على الكافرين، وكتب العذاب الدائم المؤبد عليهم.

﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] الذي يأوي إليه أبد الآبدين هو النار، **﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾** [المائدة: ٧٢]، لا ينصرهم أحد، فليس لهم نصير يدفع عنهم العذاب أبداً.

ويُفهم من هذا أنه من سلم من هذا، فلا يُجرم الله عليه الجنة، كما سيأتينا إن شاء الله **عَزَّ وَجَلَّ**.

(المتن)

قال رحمه الله: وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

(الشرح)

أعظم الظلم، وأقبح الظلم الشرك بالله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ لأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وعدم إعطاء المستحق حقه كما يستحقه، وكلا الأمرين مُتحققان في الشرك؛ فالمشرك شركاً أكبر ما

وضع الأمر في موضعه؛ لأنه إنما خلق ليعبد الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ولم يُعْطِ الله حقه، وهو الغني عنه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، فحقُّ الله على العبيد أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئاً وكلُّ هذا يا إخوة في الشرك الأكبر.

أما الشرك الأصغر فكبيرة من أقبح الكبائر، بدلالة تسميته شركاً، أقبح ما يوصف به الذنب أن يوصف بأنه شرك، فإذا وصفَ ذنبٌ بأنه شرك؛ فهذا يدلُّ على أنه من أقبح الكبائر، لكنه تحت المشيئة على القولِ الراجح من أقوالِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة؛ لأنَّ الشركَ الأصغر لا يُخرجُ من المِلَّةِ بالإجماع، أجمع العلماء على أن الشركَ الأصغر لا يُخرجُ من المِلَّةِ، ولأنه لا يلزم من الوقوع فيه أن يدخل في الإسلام مرةً أخرى.

كما أنه لا يوجبُ الخلودَ في النار بالإجماع، الشرك الأصغر لا يوجب الخلود في النار بالإجماع، ولأنه يدخل في الموازنة بين الحسنات والسيئات بالإجماع.

فما دام ذلك كذلك؛ فإنه تحت المشيئة؛ لأنه لا يدخل في قول الله **عَزَّ وَجَلَّ**: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] لما ذكرنا، فهو مع كونه كبيرةً قبيحةً تحت المشيئة.

(المتن)

قال رحمه الله: والآيات في ذلك كثيرة، فمن أشرك بالله تعالى ثم مات مُشركاً فهو من أصحاب النار قطعاً، كما أن مَنْ آمنَ بالله وماتَ مؤمناً فهو من أصحاب الجنة وإن عذب.

(الشرح)

مَنْ ماتَ مُشركاً بالله الشرك الأكبر، لا يجوزُ الشكُّ في كونه خالداً مُخلداً في نارِ جهنم، كما أن مَنْ آمنَ بالله وماتَ مؤمناً فهو من أصحابِ الجنة قطعاً، إما أولاً، وإما مآلاً. وفي هذا: أن مَنْ ماتَ موحدًا فلقِيَ الله لا يُشركُ به شيئاً من الشرك الأكبر؛ لا بُدَّ أن يدخل الجنة بالإجماع، بإجماع أهل السُّنَّةِ، وهو الإجماع المُعتبر في هذا الباب:

◀ إما ابتداءً:

- بأن كان من سابقاً بالخيرات، فيأتي بالإيمان الواجب والإيمان المستحب.
- أو كان مُقتصدًا فيأتي بالإيمان الواجب.
- أو عفا الله عن ذنوبه.

- أو رجحت حسنة على سيئته.

﴿وإما انتهاء﴾ بعد أن يدخل النار بذنبه ثم يخرج منها، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣] الله أكبر.

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ بالتوحيد، فاصطفيناهم بالتوحيد فكانوا موحدين.

﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ وهو الموحد المرتكب ذنباً من فعل حرام أو ترك واجب، ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ وهو الموحد الذي يأتي بالواجبات ما استطاع ويترك المحرمات.

﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ وهو الموحد الذي يفعل الواجبات؛ ويزيد فعل المستحبات، ويترك المحرمات؛ ويزيد ترك المكروهات.

﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ يدخلونها، واو الجمع هنا يرجع إلى مَنْ؟ إلى الثلاثة، ولذلك بعض العلماء يقول: هذه الواو خيرٌ عندنا من الدنيا وما فيها؛ لأن كل موحد وعد فيها بأن يدخل الجنة، لكن كما قلنا:

- إما أولاً، ابتداءً.

- وإما مآلاً، وانتهاءً.

فمرتكب الكبيرة غير الشرك الأكبر لا يكفر بها، ولا يخرج من الإيمان، بل ينقص إيمانه بكبيرته، ولا يُخلد في النار، بل هو يوم القيامة تحت مشيئة الله؛ إن شاء الله عز وجل عذبه بذنبه بعدلٍ منه سبحانه وتعالى وحكمة، وإن شاء غفر له سبحانه بفضلٍ منه سبحانه وحكمة.

يا إخوة: فعل الله لا يخرج عن الحكمة أبداً، يجب أن نؤمن بهذا؛ لأنه إذا آمننا بهذا تطمئن نفوسنا، أقدار الله، كل أفعال الله سبحانه وتعالى بحكمة، فإن عذب مرتكب الكبيرة فذاك عدلٌ وهو الحكمة، وإن عفا عن مرتكب الكبيرة فذاك فضلٌ وهو الحكمة.

والأدلة على ذلك كثيرة، لكن لا أتوسع أنا فاستدل بما ذكره المصنف، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ هذا الشرك الأكبر.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ دخلت الكبائر في هذا أو ما دخلت؟ دخلت الكبائر بلا شك.
قال الله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]

مفهوم المخالفة: إنه مَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** فَلَا يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَلَا يَكُونُ مَأْوَاهُ الْأَبَدِيُّ النَّارَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي حَقِّ مَرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ.

(المتن)

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ»
الحديث.

(الشرح)

هذا الحديث المتفق عليه، قال فيه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ»، هذا تحضيض للمؤمن على أن يتعلمها، الخطاب للصحابة خطاب لغيرهم بالتبع بجامع الإيمان، حتى نحن مخاطبون بهذا الخطاب تحضيضاً لنا على أن نتعلمها، كما نفعل في مجالسنا هذه، نسأل الله القبول.
فذكر منها الشرك، قلت: بل ذكر أولها الشرك. ذكر أولها الشرك.
فدل ذلك على أنه أكبر الكبائر وأول الكبائر.

(المتن)

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، فذكر منها: «الشرك».

(الشرح)

قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» أي المهلكات، تُهلك فاعلها إن وافى غير تائب منها، لشدة الوعيد عَلَيْهَا، ولأن مَنْ تقحمها لَا تُكْفِرُ عَنْهُ إِلَّا بِتُوبَةٍ، أو عفو الله المحض.
الكبيرة يا إخوة مَنْ فعلها لَا تُكْفِرُ عَنْهُ هذه الكبيرة إِلَّا بِالتُّوبَةِ الصَّادِقَةِ، أو بعفو الله المحض، إذا قال العلماء: عفو الله المحض؛ فيقصّدون أنه بغير المكفرات المعلومة، وإنما هو عفو الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ولذلك سُميت بالموبقات المهلكات، وَمَنْ دخلها لَا يَأْمَنُ السَّلَامَةَ، فقد يُخْتَمَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، وقد لَا يَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُعَذِّبَهُ، فهي مهلكات.

فذكرَ منها الشرك كما قلت، بل ذكرَ أولها الشرك، كما في الحديث السابق، ذكرَ أول أكبر الكبائر: الإِشْرَاقَ بِاللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

(المتن)

قال رَحِمَهُ اللهُ: وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» حديثٌ صحيح.

(الشرح)

حديثٌ صحيح رواه البخاري في الصحيح: **«مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»**.

ومن فقه الإمام الذهبي، بل من عظيم فقه **رَحِمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ** أنه استدَلَّ بهذا الحديث، فهذا الحديثُ فيه عددٌ من الفوائد في هذا الباب:

◀ ومنها: أنه لا فرق بين مَنْ أَشْرَكَ بِأَنْ أَبِي الْإِسْلَامَ ابتداءً، ومن أسْلَمَ ثم أَشْرَكَ، لا فرق بينهما في هذه الكبيرة العظيمة، فمن أَبِي الْإِسْلَامَ فهو مُشْرِكٌ خَالِدٌ مُخْلَدٌ في النار.
ومن قَبْلَ الْإِسْلَامِ ثم أَشْرَكَ بِاللَّهِ شَرْكًا أَكْبَرَ، فإنه يَكُونُ مُشْرِكًا بِاللَّهِ **عَزَّ وَجَلَّ** ويدخلُ في جميع النصوص.

◀ ومنها: أن الرِّدَّةَ أَقْبَحُ مِنَ الشَّرْكِ الْأَصْلِيِّ؛ فَإِنْ الْمُرْتَدُّ يُقْتَلُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ رِدَّتِهِ.
أما الْمُشْرِكُ شَرْكًا أَصْلِيًّا فَقَدْ يُقَرُّ بِالْجُزْئِيةِ، وَقَدْ يُقَرُّ بِالْعَهْدِ وَالْأَمَانِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.
◀ ومنها: أن في هذا فرقًا بين الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ وَالشَّرْكِ الْأَصْغَرِ، فَالَّذِي حُكِمَ عَلَيْهِ شَرْعًا بِالْقَتْلِ إِنْ فَعَلَ فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ، وَزِنَا الشَّيْبِ يَكُونُ فَعْلُهُ شَرْكًا أَكْبَرَ، وَالَّذِي لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ لَا يَكُونُ فَعْلُهُ شَرْكًا أَكْبَرَ.

ننظر مثلاً: مَنْ قَالَ: وَأَبِي، وَأُمِّي، وَرَأْسُ أَبِي، وَرَأْسُ أُمِّي، وَحَيَاةُ الْوَلِيِّ، وَحَيَاةُ فُلَانٍ، هَذَا قَدْ أَشْرَكَ شَرْكًا، لَكِنْ هَلْ حُكِمَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ بِالْقَتْلِ؟

الجواب: لا.

إِذَا هَذَا شَرْكٌ أَصْغَرُ.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الكبائرَ غَيْرَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ تَحْتَ الْمَشِئَةِ، مَا الدَّلِيلُ؟

الدليل: أنه لو كانت الكبائر كلها شركاً أكبر وكُفراً وصحابها مُخلدٌ في النار لكان حُدُها واحداً، ما هو؟ القتل. «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، لكن وجدنا الله **عَزَّ وَجَلَّ** قد جعلَ لكبائرٍ غير الشرك حدوداً غير القتل.

وأما القتلُ في القتلِ العمد فهذا من بابِ المُقابلةِ بفعله.

وأما رجم الزاني المُحصن؛ فلخبثِ فعله.

فعلّمنا بهذا صحة قول أهل السُّنَّة والجماعة، بل تيقنا فإننا نعلم؛ وهذه أدلة كثيرة تدلُّ على هذا. بقيَ يا إخوة أن أختَمَ بشيء، واعذروني على الإطالة، ما أردتُ أن نفصلَ الكبيرة في مجلسين، بقيَ أن نعلم يا إخوة أن الشركَ الأكبر والكُفْرَ الأكبر، والنفاقَ الاعتقادي تجتمعُ في الحُكم أن الله لا يغفرُها أبداً، وأن صاحبها، -طبعاً إن وافى صاحبها عليَّها-، وأن صاحبها الموافي بها يُخلدُ في النار أبداً الآباد. لكن هل بين الكُفْرِ والشركِ فرقٌ في الحقيقة والتسمية؟

طبعاً الشرك يا إخوة فيه أكبر وفيه أصغر، الكُفْر فيه أكبر وفيه أصغر.

اختلفَ علماؤنا في هذا، فذهبت جماعة من العلماء إلى أنه لا فرقَ بين الكُفْرِ والشركِ من جهة الحقيقة والتسمية، فيُسمى هذا شركاً وكُفراً، ويُسمى هذا شركاً وكُفراً، ويُسمى فاعلُ هذا مُشركاً وكافراً، ويُسمى فاعلُ هذا مُشركاً وكافراً.

ومن اختارَ هذا من مشايخنا: الشيخ ابن باز **رَحِمَهُ اللهُ**، والشيخ الألباني **رَحِمَهُ اللهُ**، وإن كان الشيخ ابن باز **رَحِمَهُ اللهُ** أشار إلى أن الغالب: أن الشَّركَ يُطلقُ على صرف العبادة لغير الله، الغالب، والكُفْر فيها عدا ذلك.

كأن الشيخ يرى أنه لا فرقَ بينهما من جهة التسمية والحقيقة، نُسَمي كُلَّ الشَّركِ كُفراً، ونُسَمي كُلَّ الكُفْرِ شركاً.

للهُ ومن أهل العلم مَنْ قال: إن الكُفْرَ أعمُّ من الشَّركِ، فالشَّركُ نوعٌ من الكُفْرِ.

للهُ ومن أهل العلم مَنْ قال: إنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. فإذا ذُكرا معاً في النص فالشَّركُ له معنى والكُفْرُ له معنى، وإذا ذُكِرَ الشَّركُ فقط يدخل فيه الكُفْر، وإذا ذُكِرَ الكُفْرُ فقط يدخل فيه الشَّركُ.

لله ومن أهل العلم مَنْ قال، وَهُوَ أدقُّ مَا قِيلَ فِي نظري وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِنَّ الشَّرْكَ يُقَابَلُ التَّوْحِيدَ، وَإِنَّ الْكُفْرَ يُقَابَلُ الْإِيمَانَ. إِنَّ الشَّرْكَ يُقَابَلُ التَّوْحِيدَ؛ فَهُوَ ضِدُّ التَّوْحِيدِ. وَإِنَّ الْكُفْرَ يُقَابَلُ الْإِيمَانَ؛ فَهُوَ ضِدُّ الْإِيمَانِ.

لكن لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ دُخُولِ الْكُفْرِ فِي نصوص الوعيدِ عَلَى الشَّرْكِ، وَمِنْ دُخُولِ الشَّرْكِ فِي نصوص الوعيدِ عَلَى الْكُفْرِ.

وَأَمَّا النِّفَاقُ الْعِتْقَادِي فَمَعْلُومٌ أَمْرُهُ، وَهُوَ كُفْرٌ فِي الْبَاطِنِ وَإِظْهَارٌ لِلإِسْلَامِ مُحَادَعَةً، وَلِذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ نِفَاقًا عِتْقَادِيًّا فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، وَجَدَّ مِنْهُمْ الْكُفْرُ وَالشَّرْكَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْمُخَادَعَةُ لِلأَوْلِيَاءِ اللَّهِ، لِلْمُؤْمِنِينَ، فَكَانَ جَزَاءُ هُمْ أَنَّهُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ.

هَذَا أَهْمُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ فِي هَذَا، وَكَمَا قُلْتُ لَكُمْ: سَنُكْتَفِي بِالشرحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِأَقْلٍ الْوَاجِبِ، بِأَقْلِ الْكَمَالِ، لَنْ نَنْقُصَ عَنْ حَدِّ الْكَمَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِحَسَبِ الْجُهِدِ، وَلَنْ نَزِيدَ فِي التَّفَاصِيلِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ فِيهَا سَمِعْتُمُوهُ خَيْرًا كَثِيرًا وَضَبْطًا كَبِيرًا لِهَذَا الْبَابِ.

أَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي جَمَعَنَا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، أَسْأَلُهُ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَصِفَاتِهِ الْعُلَا أَنْ يَجْمَعَنَا جَمِيعًا وَوَالِدِينَا وَأَهْلِينَا وَذُرِّيَّاتِنَا وَأَحِبَّائِنَا مَعَ رَسُولِنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْفَرْدَوْسِ الْأَعْلَى، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَحَدًا، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَحَدًا، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَحَدًا، اللَّهُمَّ أَكْرَمْنَا بِالشُّرْبِ مِنْ حَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللَّهُمَّ أَكْرَمْنَا بِجَوَارِهِ فِي الْجَنَّةِ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، رَبَّنَا لَا تَوَاضِعْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى وَأَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَسَلَّمْ

